الديمقراطية داخل حزب جبهة التحرير الوطني منذ 1989 :
(دراسة تحليلية في واقع الممارسة السياسية)

Democracy within The Front of National Liberation political party since 1989: (an analytical study of the political paractice)

ط.د. كواش منال، قسم التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية كمصطلح و ممارسة كونه يكتسي أهمية كبيرة ليس فقط على مستوى بيئة الحزب الداخلية ، بل أيضا على مستوى المحيط الخارجي الذي يعمل فيه و كذا على مستوى علاقته بالقوى السياسية الأخرى و بالسلطة المركزية .

و توفر الديمقراطية داخل المنظمات و على رأسها الأحزاب السياسية ضرورة لاستقرار النظام الديمقراطي في الدولة فلا ديمقراطية بدون أحزاب فالنضال من أجل دولة ديمقراطية يبدأ في الأساس بالعمل من أجل بناء أحزاب ديمقراطية .

و تم التطرق خلالها إلى تحليل الممارسة الديمقراطية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ إقرار التعددية السياسية سنة 1989 ، انطلاقا من ثلاثة مؤشرات رئيسية أولها التطور التاريخي للحزب (تداول السلطة داخل الحزب) ثم الانتقال إلى دراسة البناء التنظيمي و المؤسساتي للحزب و أخيرا عملية صنع القرار الحزبي .

الكلمات المفتاحية:

الحزب الديمقراطي ، الممارسة الديمقراطية ، الديمقراطية داخل الأحزاب الديمقراطية ، صنع القرار

Study Summary:

This paper aims to analyze the concept of democracy within political parties as a term and practice as it is of great importance, not only at the level of the internal environment of the party but also at the level of the external environment in which it operates, as well as its relationship with other political forces and the central authority.

Democracy within organizations, especially political parties, is very essential in order to have stability in the Democratic system because there is no Democracy without Political Parties, since fighting for Democratic Country starts basically by fighting for building Democratic Political Parties.

And there was an analysis of the practices done by the democratic party FLN since the adoption of political pluralism in 1989, Based on three main indicators, the first is the historical development of the party and then

the transition to study the organizational and institutional structure of the party and finally the process of party decision-making.

Key Words:

Political Party- Democratic practice- Democracy within Political Parties- Decesion-making.

مقدمة:

يعتبر الحزب السياسي من أهم ملامح الديمقراطية في النظرية السياسية الحديثة باعتباره يمثل الإرادة الشعبية ، و موضوع الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية يكتسي أهمية بالغة في الأوساط الأكاديمية ، كون الأحزاب السياسية تعتبر أحد أبرز أليات العمل السياسي في الدول الديمقراطية فهي شرط من شروط الديمقراطية و أداة فعالة للممارسة الديمقراطية الحقيقية .

و الجزائر كغيرها من الدول عملت على إنجاح العملية السياسية من خلال تبني التعددية الحزبية و ضبطها بمجموعة من الآليات و ضوابط قانونية تنظم عملها كأساس لبناء نظام ديمقراطي و تجسيده يتطلب وجود أحزاب ديمقراطية تضمن عملها مجموعة من الآليات و الأطر التي تنجح الممارسة الديمقراطية داخلها .

إن النقلة النوعية التي شهدها النظام السياسي الجزائري منذ1989 ساهمت في تكريس العديد من الحقوق و الحريات و التعددية و لعل أهمها التعددية السياسية الحزبية كونها تعتبر من المؤشرات الرئيسية لقياس درجة دمقرطة النظام السياسي و تعتبر الأحزاب السياسية المحور الرئيسي في العملية الديمقراطية. فإذا كانت الأحزاب السياسية الجزائرية و على رأسها حزب جبهة التحرير الوطنية تتبنى فكرة الديمقراطية و تطالب السلطة المركزية بتطبيقها بغرض التداول الفعلي لهذه السلطة و عليه تطرح الإشكالية التالية : **هل تعتبر جبهة التحرير الوطني حزبا ديمقراطيا التزم بتطبيق آليات الممارسة الديمقراطية في تنظيمها و ممارستها و في علاقتها بالمجتمع ؟**

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت الورقة البحثية إلى محورين أساسيين :

1)- المحور الأول الإطار التحليلي لمفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية

2)- المحور الثاني الإطار العملي للديمقراطية داخل حزب جبهة التحرير الوطني

1)- المحور الأول الإطار التحليلي لمفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية :

إن تحليل موضوع و مصطلح الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية يقودنا إلى ضرورة التعريف ببعض المصطلحات العلمية ذات الصلة بالموضوع :

1)- مفهوم الحزب الديمقراطي : و قبل التطرق إلى مفهومه ينبغي الإشارة إلى :

أ)- مفهوم الحزب السياسي : " مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد و النظرة المماثلة و المبادئ المشتركة ، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها و هم يرتبطون ببعضهم وفقا لقواعد تنظيمية مقبولة تحدد علاقتهم و أسلوبهم و وسائلهم في العمل " [1]

ب)- مفهوم الديمقراطية : كلمة ذات أصل يوناني تتكون من شقين أحدهما " ديموس " و يعني " شعب " و الأخر " كراتوس " و يعني " سلطة أو حكم " و بجمعهما تصبح " حكم أو سلطة الشعب "[2]

" نظام حكم و منهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي و التعارض في المصالح من خلال إقرار و حماية و ضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة " [3]

و الحزب الديمقراطي هو : " من تكون الديمقراطية حاضرة و بقوة في قيمه و مؤسساته و تنظيماته و تصرفاته و نظرته اتجاه الأخرين " [4]

" هو ذلك الحزب الذي ينشأ في مناخ ديمقراطي ملائم يعمل بشفافية و يرتكز بنائه التنظيمي و هيكلته على أسس الممارسة الديمقراطية "

2)- مفهوم الممارسة الديمقراطية : و هي تعكس السلوكات السياسية و تحكمها ضوابط رسمية قانونية تتجسد من خلال تبني مجموعة معايير هي[5] :

- ✓ معيار المشاركة و يقسم بدوره إلى ثلاث (المشاركة الفعالة للأعضاء داخل المؤسسة ، إفساح المجال أمام أعضاء المؤسسات لاتخاذ القرار مضمون و أولويات مواضيع أجندة عمل المؤسسة ، التوجه نحو توسيع قاعدة المشاركة من خلال توسيع قاعدة العضوية داخل المؤسسة)
- ✓ المساواة في التصويت من خلال إعطاء الفرص المتساوية للأعضاء أثناء اتخاذ القرار
- ✓ سيطرة متخذ القرار الذيمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية

3)- مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية :وهو مصطلح عام يصف مجموعة متنوعة من الوسائل المستخدمة لإشراك أعضاء الحزب في المداولات الحزبية الداخلية و في عملية صنع القرار الحزبي[6]

و دراسة الأحزاب السياسية وفق المضمون المنهجي الديمقراطي تتطلب البحث عن ثلاثة إشكاليات رئيسية :

الإشكالية الأولى : تتعلق بالديمقراطية داخل الأحزاب السياسية نفسها

الإشكالية الثانية : تتعلق بالديمقراطية بين الأحزاب السياسية داخل نظام سياسي معين

الإشكالية الثالثة : تتعلق بنمط الاتصال القائم بين الأحزاب السياسية من جهة و الدولة من جهة أخرى

و تتحقق الديمقراطية داخل الأحزاب على مستويين [7]:

- ✓ ديمقراطية التنظيم و ذلك بإقامة كافة تنظيمات الحزب و أجهزته و هياكله الداخلية لاسيما القيادية منه ، عن طريق الانتخابات مع كفالة صفة الدورية المنظمة لهذا الانتخاب
- ✓ كفالة حق العضو في المساهمة في الحياة السياسية للحزب و ذلك في أنشطته و مختلف قراراته

و تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية يرتبط بمجموعة مؤشرات تتراوح بين ماهو داخلي يتعلق بالأحزاب ذاتها من حيث أطرها الفكرية و الإيديولوجية و هياكلها التنظيمية و برامجها السياسية و نخبها القيادية و وسائلها الاتصالية و حجم عضويتها و مصادر تمويلها و أنماط التفاعلات و العلاقات فيما بينها ، و بين ماهو خارجي كالمتعلق بالبيئة السياسية و القانونية و الثقافية و الاجتماعية التي تعمل فيها الأحزاب و طبيعة النظام الانتخابي و طبيعة النظام الحزبي و مدى استقراره .

أ)- المؤشر الخاص بطبيعة السلطة و نمط توزيعها داخل الحزب : و يقصد به ما إذا كانت السلطة داخل الحزب موزعة و منتشرة عبر مستوياتها و معرفة هذا يتم من خلال دراسة البناء التنظيمي للأحزاب و صنع القرار فيه و هذا الأخير يسمح بالتعرف على مدى انفراد المستوى القيادي للحزب أو مجموعة داخله أو الرئيس نفسه بعملية صنع القرارات .

ب)- المؤشر الخاص بالعلاقة بين النخبة و الأعضاء في الحزب : و التعرف على مدى ديمقراطية هذه العلاقة يكون بالبحث عن طبيعة الأطر المؤسسية التي تمكن الأعضاء من المشاركة في إدارة شؤون الحزب و في التفاعل مع النخبة .

ج)- المؤشر الخاص بأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية : و يتضمن مؤشرين فرعيين أولهما الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية و يختلف من حزب لأخر و ثانيهما الخلاف حول قضايا سياسية و فكرية .

و أخيرا الديمقراطية في الأحزاب السياسية تتجسد في [8]:

- ✓ المؤتمرات الحزبية الدورية من القاعدة إلى القمة
- ✓ انتخاب القادة الحزبيين على جميع المستويات
- ✓ التغيير الدوري للقيادة
- ✓ عدم احتكار السلطة في الهيئات
- ✓ الفكر الديمقراطي و سيادة روح التسامح و الإخاء و الإنصاف
- ✓ العلاقة الديمقراطية و الشفافة مع الجماهير و السلطة و المعارضة
- ✓ المشاركة في صنع القرار الحزبي
- ✓ مشاركة المناضلين في الترشح و الانتخاب
- ✓ التداول على الوظائف و السلطة داخل الحزب دوريا
- ✓ احترام الرأي و الرأي الأخر و احترام رأي الأغلبية في اتخاذ القرار
- ✓ الحرية و الشفافية و التسليم بمبدأ التعدد و التنوع

المحور الثاني الإطار العملي للديمقراطية داخل حزب جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم و جبهة القوى الاشتراكية :

و تحليل الديمقراطية داخل الأحزاب السالفة الذكر تنطلق من دراسة ثلاثة عناصر أساسية و هي التطور التاريخي منذ تشكيلها ثم دراسة البناء التنظيمي للأحزاب لمعرفة الهيئات و الهياكل التي يتشكل منها الحزب و أخيرا دراسة عملية صنع القرار داخل الحزب .

1)- التطور التاريخي لحزب جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم و جبهة القوى الاشتراكية:

أ)- حزب جبهة التحرير الوطني :لقد مثلت هذه الأخيرة لفترة طويلة قاعدة الحكم في الجزائر [8] و الحزب الوحيد الذي نشط سياسيا بصورة مستمرة خلال فترتي الأحادية و التعددية ، و يمكن تلخيص مختلف المراحل و المحطات التي عرفها الحزب في :

- مرحلة ميلاد الجبهة (1954 – 1962) : و تعتبر مرحلة الثورة التي عرفت ميلاد الجبهة لمواجهة الاستعمار و قادت الشعب لتحقيق الاستقلال الوطني و بعد انعقاد مؤتمر طرابلس 1963 تم تحويله إلى حزب سياسي يجمع داخله كل الطبقات الاجتماعية للشعب الجزائري .

1)- الحزب خلال مرحلة الأحادية الحزبية :

- المرحلة الأولى (1962 – 1965) : هي فترة حكم الرئيس " أحمد بن بلة " ، تميزت بإصدار المرسوم الرئاسي 14 أوت 1963[9]الذي يقضي بمنع جميع التنظيمات أو الجمعيات ذات الطابع السياسي من ممارسة نشاطها عبر التراب الوطني .

شهدت هذه المرحلة سيطرة رئيس الدولة على أجهزة الحزب ، و عرفت صدور أول دستور للجمهورية الجزائرية سنة 1963 الذي أكد بدوره ضرورة قيام حزب واحد يكون له دور بارز في إعداد و مراقبة سياسة الأمة .

- المرحلة الثانية (1965- 1978) : و تبدأ هذه المرحلة بتغيير الحكم في 19 جوان 1965 إلى غاية انعقاد مؤتمر الحزب الرابع في 1979 ، و قد حاول العقيد " هواري بومدين " بعد سيطرته على الحكم تصحيح الأوضاع داخل الحزب بحيث تم تحويله إلى جهاز سياسي مساعد يمارس بعض الصلاحيات و يعمل تحت اشراف مجلس الثورة و استمرت هذه الوضعية إلى غاية 1976 عندما تم تنظيمه من خلال الميثاق الوطني.

- المرحلة الثالثة (1979 – 1988) : و هي مرحلة حكم الرئيس " الشاذلي بن جديد " و فيها تم إعادة الاعتبار للحزب ، و مع بداية الثمانينات بدأت الجبهة في التخلي عن المبادئ الاشتراكية ، و عرفت هذه المرحلة عقد أربعة مؤتمرات للحزب نلخصها فيما يلي :

1)- المؤتمر الرابع : انعقد في جانفي 1979 تم خلاله تعيين " الشاذلي بن جديد " مرشحا لمنصب الرئاسة ، كما انتخبت اللجنة المركزية و المكتب السياسي الذي يرأسه الأمين العام للحزب (الرئيس) و اعتبر هذا المؤتمر ميلادا ثانيا نقله من وضعيته كجهاز إلى تنظيم يجمع معظم التيارات الموجودة على الساحة [10].

2)- المؤتمر الاستثنائي : انعقد في جوان 1980 لمناقشة المخطط الخماسي الأول و المصادقة عليه ، كما أجريت بعض التعديلات على القانون الأساسي للحزب ، و أكد على قيام العمل الحزبي داخله على مبدأ الجماعية في المداولة و وحدة القيادة و المركزية الديمقراطية .

3)- المؤتمر الخامس : انعقد بين 19 و 22 ديسمبر 1983 ، و هو أول مؤتمر انعقد في ظروف عادية ، ناقشت فيه القاعدة الحزبية كل الملفات المقدمة تطبيقا لمبدأ المركزية الديمقراطية .

4)- المؤتمر السادس : بعد أخر مؤتمر انعقد في مرحلة الأحادية الحزبية ، افتتح أشغاله في 26 نوفمبر 1988 ، و شكل هذا الأخير محطة هامة في مسار الإصلاحات السياسية التي شرعت فيها الجزائر ، و تتمثل المهمة الأساسية التي صادق عليها المؤتمر السادس في المحافظة على التجنيد الشعبي و توسيعه و ذلك من خلال السهر على توفير حياة ديمقراطية داخل الحزب .

2)- الحزب أثناء مرحلة التعددية الحزبية : و عرف خلالها العديد من التغييرات التنظيمية و السياسية

- المرحلة الأولى (1989 – 1996) : لقد شهد الحزب بعد أحداث أكتوبر تدهورا كبيرا حيث استقال أمينه العام " محمد الشريف بن مساعدية " و تبعتها استقالة الرئيس " الشاذلي بن جديد " من رئاسة الحزب و انسحاب العديد من الأعضاء الذين توجهوا نحو خلق أحزاب جديدة .

في هذه المرحلة ظهرت بوادر تراجع علاقة الحزب مع أجهزة الدولة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية و التشريعية التي أجريت سنة 1990 و 1991 ، و بعدها اختار الحزب الالتحاق بالمعارضة في ظل رئاسة " عبد الحميد مهري " و التي امتدت من 1988 إلى 1996 ، و كانت بداية الجبهة في معارضة السلطة و الحكومة الانتقالية سنة 1994 عندما شارك مع أحزاب أخرى في العاصمة الايطالية في التوقيع على عقد روما الذي يعرف بأرضية " سانت ايجيديو " بهدف دعوة السلطة إلى الحوار و التفاوض مع الإسلاميين للخروج من الأزمة السياسية ، و تدعمت معارضة الحزب للسلطة بمقاطعته للانتخابات الرئاسية التي جرت في 16 نوفمبر 1995 ، و ظل في المعارضة إلى غاية إبعاد " مهري " من الحزب سنة 1996 .

- المرحلة الثانية (1997 – 2002) : تولى " بوعلام بن حمودة " منصب القيادة سنة 1996 بعد الإطاحة بمهري و أنصاره بطريقة غير ديمقراطية [11]، حيث أن بعض أطرف النخبة الحزبية تولوا مهمة " الانقلاب العلمي " أو المؤامرة العلمية ضد القيادة القديمة ، و فيما بعد تمت الإطاحة به و خلفه " بن فليس "

- المرحلة الثالثة (من 2003 إلى 2005) : تبدأ هذه المرحلة بعقد المؤتمر الثامن الذي جدد الثقة في السيد " علي بن فليس " كأمين عام للحزب مع وضع قانون أساسي جديد أعطى صلاحيات أوسع للأمين .

أفرز هذا الأخير أزمة داخلية كبيرة داخل الحزب [12] ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية 2004 ، نتج عنها إبعاد " بن فليس " من رئاسة الحكومة في ماي 2003 .

و تم إعادة عقد المؤتمر الثامن أيام 30 و 31 جانفي و 01 فيفري 2005 بعد رفع التصحيين دعوى قضائية تطعن في شرعيته ، شارك فيه مندوبي الجناحين (أنصار بن فليس و أنصار الحركة التصحيحية الممثلة في هيئة التنفيذ و التنسيق) ، و بعد ثلاثة أيام انتخب المؤتمرون " عبد العزيز بلخادم " أمينا عاما للحزب و هيئة تنفيذية مكونة من 445 عضو و تم خلاله تزكية " عبد العزيز بوتفليقة " لشغل منصب رئيس الحزب الذي تم استحداثه و لكنه قبل بالرئاسة الشرفية فقط .

2)- البناء التنظيمي و المؤسساتي لحزب جبهة التحرير الوطني :

تتضمن الأحزاب السياسية على مستوى بيئتها الداخلية بنى تشكل هياكلها و مستوياتها و تحدد طبيعة توزيع السلطة و ممارستها ضمن هذه المستويات و تتحدد بموجبها العلاقات و التفاعلات ، يتحكم فيها قانون داخلي .

يتشكل البناء التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني وفق المادة (30) من القانون الأساسي من الهيئات و الهياكل التالية [13] :

أ)- الهيئات الوطنية : التي تمثل المستوى التنظيمي الأعلى و تشمل :

- المؤتمر : الهيئة العليا في تنظيم الحزب ، ينعقد كل خمس سنوات في دورة عادية ، يمكن أن ينعقد في دورة استثنائية باستدعاء من رئيس الحزب أو من اللجنة المركزية بناءا على طلب ثلثي من أعضائها ، يشارك فيه (أعضاء اللجنة المركزية ، المندوبون و المندوبات المنتخبون من القاعدة ، ممثلوا الجالية ، أمناء المحافظات ، نواب الحزب في الهيئة التشريعية بغرفتيها و أعضاء الحكومة التابعين للحزب) من مهامه : (وضع البرنامج السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للحزب ، انتخاب اللجنة المركزية ، انتخاب رئيس الحزب ، مناقشة التقرير المالي و الأدبي للجنة المركزية)

- رئيس الحزب

- اللجنة المركزية : تتكون من 270 عضو إلى 351 عضو ينتخبهم المؤتمر ، تجتمع مرتين في السنة في دورتين عاديتين و يمكن أن تجتمع في دورة استثنائية من مهامها [14]: (انتخاب الأمين العام للحزب لمدة خمس سنوات ، اعداد النظام الداخلي للحزب ، تجسيد الخط السياسي للحزب وفق قرارات و لوائح المؤتمر ، انتخاب لجان دائمة من بين أعضائها ، اعداد ميزانية الحزب السنوية .....)

- الأمين العام للحزب : الناطق الرسمي للحزب من مهامه : (تطبيق لوائح اللجنة المركزية و قراراتها ، تسيير أجهزة اللجنة المركزية ، توجيه و تنسيق أعمال المكتب السياسي و اللجان الدائمة و الهيئات البرلمانية ، تمثيل الحزب لدى مؤسسات الدولة ، الدعوة إلى اجتماعات اللجنة المركزية ، تعيين رئيسي المجموعتين البرلمانيتين في كل من المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة ، اختيار أمناء المحافظات)

- المكتب السياسي : هو الهيئة التنفيذية للجنة المركزية يتكون من 11 – 15 عضو تزكيهم اللجنة المركزية باقتراح من الأمين العام ، يتولى مهمة تطبيق قرارات اللجنة المركزية و متابعة النشاط الحزبي و السياسي .
- هيئة التنسيق : هيئة وطنية استشارية تتكون من أعضاء المكتب السياسي ، رؤساء اللجان الدائمة ، رئيسي كتلتي الحزب في البرلمان ، وزراء الحزب ، الأمناء العاميين للتنظيمات الوطنية ، تجتمع بدعوة من الأمين العام كلما اقتضى الأمر.

ب)- الهياكل القاعدية للحزب :

- المحافظة : هيكل الحزب على مستوى الولاية و الجمعية العامة للمحافظة هي الهيئة العليا للحزب في الولاية تتشكل من امين المحافظة و أعضاء اللجنة المركزية و نواب الحزب في البرلمان و أمناء القسمات و مكاتبها ، تنتخب الجمعية مكتبا مكونا من 7 إلى 11 عضو لمدة خمس سنوات ، تجتمع مرة في السنة في دورة عادية ، من مهامها : (مناقشة القضايا السياسية و الاقتصادية في اقليم الولاية ، البث في التقرير السنوي لنشاط مكتب المحافظة ، تطبيق برنامج الحزب على مستوى المحافظة) .
- القسمة : تكون على المستوى البلدية فيها الجمعية العامة للقسمة التي تضم مجموع المناضلين المهيكلين بها ، تتولى مهام مناقشة تقارير مكتب القسمة ، تقييم نشاط مكتب القسمة و إصدار اللوائح و التوصيات ، تنتخب أمينا عاما للقسمة يتولى رئاسة الهيئة التنسيق البلدية و توزيع المهام بين أعضاء المكتب .
- الخلية : التظيم القاعدي للحزب ، تتواجد على مستوى الأحياء في القرى و المداشر ، تتكون الجمعية العامة للخلية من 11 إلى 25 عضو ، تجتمع مرتين في السنة لدراسة القضايا على مستوى إقليمها و تقديم اقتراحات للقسمة ، تنتخب من بين أعضائها مكتبا يتكون من ثلاثة مناضلين من بينهم أمين الخلية لمدة ثلاث سنوات .

3)- **صنع القرار داخل حزب جبهة التحرير الوطني** : يهتم هذا العنصر بدراسة القرارات العملية التي يتخذها الحزب لتحديد نمط الممارسة الداخلية و هذا انطلاقا من دراسة النصوص القانونية التي تحدد إجراءات صنع القرار داخله و مقارنة النص بالواقع لمعرفة مدى مطابقته للمعايير الديمقراطية المعمول بها في الأحزاب الديمقراطية ،فتحليل عملية صنع القرار داخل الحزب تكشف لنا على مدى ديمقراطية البناء التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني .

فصنع القرار وفق المنهج الديمقراطي يتطلب إشراك جميع المناضلين في اتخاذ القرارات و صنعها و يتم ذلك على أساس احترام مبدأي الأغلبية و المساواة لتحقيق الإجماع و التوافق داخل البنى الحزبية ، و هناك مجموعة من العوامل تؤثر على عملية صنع القرار داخل الحزب السياسي : [15]

- ✓ البيئة المحيطة بالحزب السياسي
- ✓ نوعية البدائل المتاحة أمام متخذ القرار

و حزب جبهة التحرير الوطني كغيره من الأحزاب السياسية حدد في نظامه الداخلي مجموعة من الأطر النظامية التي تنظم عملية صنع القرار داخل هياكله ، و قد خص الباب الأول لمعرفة الواجبات و الحقوق و شروط الانخراط في الحزب أما الباب الثاني فقد خصصه لقواعد العمل الحزبي و إجراءات الترشح و التصويت ، ثم الباب الثالث و يتعلق بالأخطاء و العقوبات و أخيرا الباب الرابع يحدد الهيكل العام للحزب .
ففي الباب الثاني المتعلق بقواعد العمل الحزبي يتطرق إلى عملية صنع القرار و العمليات المتعلقة بها مثل المناقشة ، التصويت ، الحقوق و الواجبات التي تضمن سير العملية ، ففي المادة (13) الفقرة (3) جاء فيها : " تناقش القرارات من طرف الهيئات النظامية ، قبل اتخاذها على أساس الأغلبية مع احترام رأي الأقلية و تدوينه " و نص على ضرورة التزام الهيئات القاعدية بتنفيذ قرارات الهيئات العليا و العمل بتوجيهاتها .
و الفقرة الرابعة تحدد كيفية التصويت على المسائل الإجرائية و اللوائح و القرارات و ذلك عن طريق رفع الأيادي ، و تنص المادة (12) على أن لكل مناضل الحق في المشاركة في وضع برنامج الحزب و اتخاذ القرارات
و يمكن تلخيص عملية صنع القرار داخل حزب جبهة التحرير الوطني في النقاط التالية :
يظهر القرار الحزبي في شكل تعليمة أو لائحة أو مذكرة تصنعها قيادة منبثقة عن المؤتمر الذي يصنع النصوص ، حيث يتم تنصيب لجان فرعية داخل المؤتمر الحزبي من طرف أعضاء المكتب السياسي ، تتكون من قياديين منتخبين محليا – كل المندوبين الذين تم انتخابهم على المستوى القاعدي للحزب – يساهمون في تقديم الاقتراحات حول المشاريع و يتم توزيعهم على لجان المؤتمر السبع المتمثلة في : (لجنة السياسة العامة ، لجنة القانون الأساسي ، لجنة صياغة برنامج الحزب ، لجنة إعادة انتشار الحزب ، لجنة المنطلقات الفكرية ، لجنة اللوائح الاقتصادية و الاجتماعية ، لجنة العلاقات الخارجية ، لجنة المنتخبين) ، لكل لجنة مكتب و رئيس و نائب رئيس و مقرر عندما تنتهي الأشغال تعد تقارير كتابية تعرض في اللجنة للتصويت عليها ثم يقرأها المقرر على المؤتمرين للمصادقة عليها ، و بعد المصادقة عليها تصبح هذه النصوص رسمية ، فيصدر القرار الحزبي في شكل تعليمة أو مذكرة أو بيان سياسي .[16]
و بناءا على دراسة التطور التاريخي للحزب و البناء التنظيمي و صنع القرار داخله نستنتج ما يلي :
_ لقد عرف حزب جبهة التحرير الوطني عدة تطورات سياسية و تنظيمية فمع بداية 1963 عرف الحزب عدة خلافات و انقسامات سياسية و ايديولوجية نتج عنها عدة اقالات و استقالات مست بعض الشخصيات المؤسسة مثل " رابح بيطاط " و " محمد خيضر " و تولى أحمد بن بلة قيادة الحزب في الفترة الممتدة ما بين 1963 و 1965 و شهدت سيطرة الرئيس على الحزب ، و بعد انقلاب جوان 1965 سيطر مجلس الثورة على الحزب و في فترة الرئيس " الشاذلي بن جديد " أعيد الاعتبار للحزب و لكنه عرف بعض

مظاهر القصور أفقده المصداقية فكان أول هدف لانتفاضة الشعب الجزائري في 05 أكتوبر 1988 لما يمثله من رمزية لفترة فاشلة .

_ لقد تداول على قيادة الحزب ثلاثة عشر أمينا عاما منذ تأسيسه " محمد خيضر" ، " أحمد بن بلة " ، " هواري بومدين " ، " شريف بلقاسم " ، " أحمد قايد " ، " محمد الشريف مساعدية " ، " محمد الصالح يحياوي " ، " الشادلي بن جديد " ، " محمد الشريف بن مساعدية " مرة ثانية " عبد الحميد مهري " ، " بوعلام بن حمودة " ، " علي بن فليس " ، عبد العزيز بلخادم " ، " عمار سعيداني " .

_ تعتبر مشاركة المستويات الوسطى و القاعدية للأحزاب في عملي صنع القرار محدودة للغاية و رغم إقرار لوائح الأحزاب بأن شغل الوظائف القيادية يتم بالانتخاب إلا أنه ستم بالتعيين ، و انعكس ذلك على عملية دوران أو تجديد القيادات ، فالشخصيات القيادية من أعضاء المكتب السياسي و مختلف الهيئات الوطنية لم تتجدد .

_ اهتمام حزب جبهة التحرير الوطني بالشأن الداخلي للحزب على حساب الحياة السياسية العامة و الاقتصادية و الاجتماعية و حياة المواطنين ، كما أن الحالة الواقعية للتنظيم الداخلي للحزب لا يدل على انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في البناء الديمقراطي للحزب و ذلك يرجع إلى [17] : (طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية و الأعضاء في المستويات التنظيمية الأخرى قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي ، وجود علاقة غير متكافئة تجسد هيمنة القيادة و تكرس ظاهرة الولاء ، تغلب الأسلوب غير الديمقراطي على عملية التداول على القيادة إضافة إلى الدور المحدد للأعضاء في تجديد النخب الحزبية .

_ و من خلال قراءة النصوص القانونية للحزب يتضح لنا أنه تم منح صلاحيات لرئيس الحزب (رئيس الجمهورية) الذي لا يحضر جلسات مؤتمر الحزب و لا يشارك في أي نشاط تنظيمي ، إضافة إلى منح صلاحيات واسعة للأمين العام الذي يعد رجل ثقة الرئيس و ممثله الشخصي ، إضافة إلى صلاحيات التعيين التي يتمتع بها كتلك المتعلقة بتعيين رؤساء كتلة الحزب في البرلمان و توزيع المهام داخل البرلمان رغم أنهم منتخبون مباشرة من قبل الشعب و يحتلون مواقع هامة من المفترض أن تتمتع بالاستقلالية [18]

الخاتمة :

تشير الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية إلى مستوى و أساليب إشراك أعضاء الحزب في صنع القرار و تداوله ضمن الهيكلية الحزبية ، فهي تمكين جميع الهيئات و المناضلين من المشاركة و المساهمة و الإدلاء بآرائهم ، و إنشاء هيكل قيادي ديمقراطي ينتهج إدارة داخلية تتسم بالكفاءة و العقلانية و الشفافية.

و الحزب الديمقراطي هو ببساطة ذلك الحزب الذي يحتكم إلى المبادئ و الأليات الديمقراطية في تحديد اختياراته و في طريقة تدبيره ، و هي : (انتخاب القادة الحزبيين على جميع المستويات ، مشاركة

المناضلين في الترشح و الانتخاب ، احترام الاجراءات المنصوص عليها في القانون الداخلي ، المشاركة في وضع السياسات العامة للحزب ، التداول على المناصب القيادية في الحزب) .

تعتبر الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية في الجزائر من أعمق التحديات التي تواجهها الحياة الحزبية في الجزائر فمعظم رؤساء أحزاب الجزائر إما شيوخ مرجعيون أو زعماء تاريخيون أو قادة مؤسسون ، فأغلبهم يغادرون السلطة نتيجة انقلاب او استقالة جبرية أو الموت ، فلا نكاد نجد أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني تنحى طواعية فقد عاش الحزب مجموعة من الأزمات بسبب ضعف التماسك الديمقراطي على مستوى تنظيمه ، بحيث بات من المألوف على الساحة الحزبية الجزائرية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي و تيار أخر موالي للقيادة الحزبية ، إضافة إلى ظاهرة الصراع الداخلي التي أصبحت قاسما مشتركا بين الأحزاب السياسية .

دراسة عملية صنع القرار داخل حزب جبهة التحرير الوطني وفق البناء السلطوي تؤكد تمركز القرار في يد القيادة سواء كان رئيس الحزب أم نخبة ضيقة و هذا عكس ما تنص عليه اللوائح و القوانين الداخلية ، إضافة إلى محدودية مشاركة الأعضاء ضمن المستويات التنظيمية القاعدية و الوسطى .

و يمكن تحديد أسباب و معوقات الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر في النقاط التالية :

- ✓ عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد أليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة
- ✓ النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية و سياسية
- ✓ ضعف القدرة على التعبئة و حشد الجماهير و هذا راجع إلى فقدان ثقة المواطن في الأحزاب و برامجهم
- ✓ غياب أي قاعدة إجماع تندرج فيها الأحزاب السياسية
- ✓ غياب برامج سياسية ذات أبعاد فكرية و ايديولوجية واضحة مع غياب أية منهجية للعمل السياسي و ضعف التنظيم الهيكلي
- ✓ مشكلة الانقسامات و الانشقاقات الداخلية و هذا راجع إلى غياب الحريات و الديمقراطية داخل الإطار الحزبي ، تضارب المصالح بين الإطارات ، تباين الرؤى و المواقف ، غياب التكوين السياسي داخل الأحزاب
- ✓ الصراع على النفوذ داخل الحزب و الصراع على القيادة

الهوامش :

(1) عبد الوهاب الكيالي و كامل الزهيري ، **الموسوعة السياسية** . المجلد السابع ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، لبنان : 1994 ، ص 228 .

(2) أحمد عبد الجبار و منى بلال عواد ، " الديمقراطية و الأمن الإنساني " ، **مجلة العلوم السياسية** . العدد 46 ، بغداد : دون تاريخ ، ص 4 .

(3) علي خليفة الكواري ، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة أولية في خصائص الديمقراطية** . مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، www .arab for democracy.org ، (22-01-2015) ، 16,15 .

(4) عاطف السعداوي ، **مفهوم الحزب الديمقراطي دراسة في المحددات و المعايير** . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 2011 ، ص 77 .

(5) روبرت دال ، **عن الديمقراطية** ، ترجمة أحمد أمين الجمل . الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة : 2000 ، ص 39 .

(6) سوزان سكارو ، **الأحزاب السياسية من الناحيتين النظرية و العملية (تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب)** ، ترجمة الأسعد . المعهد الديمقراطي الوطني الدولي ، لبنان : 2006 ، ص 3 .

(7) حسن البدراوي ، **الأحزاب السياسية و الحريات العامة دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة في حرية تكوين الأحزاب و حرية النشاط الحزبي و حق تداول السلطة** . دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية : 2000 ، ص 125 .

(8) محمد بوضياف ، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر (دراسة تحليلية نقدية)** . دار المجد ، الجزائر: 2010 ، ص 59 .

(9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رقم 297 – 63 المؤرخ في 14 أوت 1963 ، الجريدة الرسمية ، عدد 59 ، الصادرة في أوت 1963 .

(10) مصطفة بلعور ، " حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر " ، **مجلة الباحث** . عدد 04 ، 2006 ، ص 97 .

(11) عبد القادر عبد العالي ، " الأحزاب السياسية و دورها في التنمية السياسية بالجزائر " ، **دراسات استراتيجية** . دار الخلدونية ، الجزائر: العدد 12 ، سبتمبر 2010 ، ص 139 .

(12) كنزة مغيش ، " قراءة في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر " ، **دراسات إستراتيجية** . دار الخلدونية ، الجزائر: العدد 12 ، سبتمبر 2010 ، ص 154 .

(13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **حزب جبهة التحرير الوطني** ، اللائحة النظامية و التنظيمية . الجزائر: جبهة التحرير الوطني 30 – 31 – 01 فيفري 2009 ، ص 8 .

(14) المرجع نفسه ، ص 9 .

(15) حيدر صباح صبحي ، **اصلاح الأحزاب السياسية (دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية (دراسة تحليلية سياسية)** . دار الكتب القانونية ، مصر: 2012 ، ص 159 .

(16) مقابلة مع السيد الطاهر الخاوة ، رئيس كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني ، المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر: 12 ماي 2015 .

(17) ابراهيم بوناصور ، " **نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية و التعددية الحزبية** " . مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص 114 .

(18) ناصر جابي ، " الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** . العدد 30 ، 2011 ، ص ص 25 – 26 .